مرسوم اتحادي رقم (76) لسنة 2023
بالتصديق على اتفاقية بشأن تسليم المجرمين بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية

نحن محمد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،
- وبناءً على ما عرضه وزير العدل، وموافقة مجلس الوزراء، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد،

رسمنا بما هو آت:

المادة الأولى
صُودق على اتفاقية بشأن تسليم المجرمين بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية، والتي تم التوقيع عليها في مدينة أبوظبي بتاريخ 21 سبتمبر 2022، والمرفق نصوصها.

المادة الثانية
على وزير العدل تنفيذ هذا المرسوم من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

محمد بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صدر عنا في قصر الرئاسة – أبوظبي:
بتاريخ: 08 / شوال / 1444هـ
الموافق: 28 / أبريل / 2023م

اتفاقية
بشأن
تسليم المجرمين
بين
الإمارات العربية المتحدة
و
جمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية

الإمارات العربية المتحدة وجمهورية اثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية (ويشار إليهما فيما يلي بـ "الطرفين")،

رغبة في تعزيز تعاون فعال بين البلدين لمكافحة الجريمة على أسس متبادلة من احترام للسيادة والمصلحة المشتركة،

وفقا للقوانين النافذة لدى الطرفين،

اتفقا على ما يأتي:-

المـــــادة 1
الغرض

الغرض من هذه الاتفاقية تعزيز التعاون في مجال تسليم المجرمين بين الطرفين وفقا لأحكام هذه الاتفاقية.

المـــــادة 2
الالتزام بالتسليم

يوافق كل طرف على تسليم للآخر، بناء على طلب ومراعاة لأحكام هذه الإتفاقية، أي شخص يوجد في أراضي الطرف المطلوب إليه يكون مطلوبا لدى الطرف الطالب لأي مقاضاة أو محاكمة أو تنفيذ عقوبة فيما يتعلق بجريمة قابلة للتسليم ارتكبت ضمن اختصاص الطرف الطالب.

المـــــادة 3
الجرائم القابلة للتسليم

1. لغرض هذه الاتفاقية، تكون الجرائم القابلة للتسليم هي تلك المعاقب عليها بموجب قوانين كلا الطرفين بالسجن لمدة لا تقل عن سنة أو بعقوبة أشد.

2. إذا تعلق طلب التسليم بشخص مطلوب لتنفيذ عقوبة بالسجن أو حرمان آخر من الحرية وقع على جريمة قابلة للتسليم، يمنح التسليم فقط إذا تبقت مدة 6 (ستة) أشهر على الأقل من تلك العقوبة لقضائها.
3. لتقرير ما إذا كانت الجريمة معاقبا عليها بموجب قوانين كلا الطرفين، لا يهم سواء أكان:

أ) صنفت قوانين الطرفين الأفعال أو الامتناعات المشكلة للجريمة ضمن ذات تصنيف الجريمة أو تسميتها بذات المصطلح.

ب) وفقا لقوانين كلا الطرفين اختلفت العناصر المشكلة للجريمة، يُفهم أن مجموع الأفعال أو الإمتناعات كما قدمها الطرف الطالب تشكل جريمة قابلة للتسليم بموجب قوانين الطرف المطلوب إليه.

4. إذا تضمن طلب التسليم عدة جرائم منفصلة يُعاقب كل منها بموجب قوانين كلا الطرفين، ولكن بعضا منها لا يفي بالشروط الأخرى المبينة في البند 1 من هذه المـــــادة، فيجوز للطرف المطلوب إليه منح التسليم عن الجرائم الأخيرة شريطة أن يسلم الشخص عن جريمة واحدة قابلة للتسليم على الأقل.
5. لغرض البند 1 من هذه المـــــادة، تكون الجريمة القابلة للتسليم هي تلك المعاقب عليها بموجب قوانين كلا الطرفين إذا كان الفعل أو الامتناع يُشكل جريمة يجوز منح التسليم من أجلها وفقا لقوانين كلا الطرفين وقت ارتكابها وكذلك وقت استلام طلب التسليم.
6. تكون الجريمة أيضا قابلة للتسليم إذا تشكلت من شروع أو تواطؤ لارتكاب، أو المشاركة في ارتكاب المساعدة أو تحريض، مشورة أو تدبير في ارتكاب أو شريك متدخل قبل أو بعد الفعل في أي جريمة مبينة في البند 1 من هذه المـــــادة.
7. إذا طلب تسليم شخص عن جريمة مخالفة للقانون المتعلق بضريبة، رسوم جمركية، مراقبة تحويل نقد أو مسائل إيرادات أخرى، فلا يجوز رفض التسليم على أساس أن قانون الطرف المطلوب إليه لا يفرض ذات النوع من الضريبة أو الرسوم أو لا يحتوي على ضريبة، رسوم جمركية أو نظام تحويل نقد من ذات النوع كما في قانون الطرف المطلوب إليه.

المـــــادة 4

أسباب إلزامية للرفض

1. لا يُمنح التسليم بموجب هذه الإتفاقية في أي من الحالات التالية إذا:

أ) كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم من الطرف الطالب جريمة ذات طبيعة سياسية.

ب) كان لدى الطرف المطلوب إليه أسباب جوهرية تدعو للاعتقاد بأن طلب التسليم قد قدم لغرض مقاضاة أو معاقبة الشخص بسبب عرقه، ديانته، جنسيته، أصله الإثنى،

معتقداته السياسية، جنسه، حالته الاجتماعية، أو أن وضع ذلك الشخص يجوز أن يتضرر لأي من تلك الأسباب.

ج) كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم جريمة بموجب القانون العسكري وليست جريمة كذلك بموجب القانون الجنائي العادي.

د) صدر حكمٌ نهائيٌ ضد الشخص لدى الطرف المطلوب إليه فيما يتعلق بالجريمة المطلوب من أجلها تسليم الشخص.

هـ) تحصن الشخص المطلوب تسليمه، من المقاضاة أو العقاب بموجب قانون أي طرف لأي سبب بما في ذلك التقادم أو العفو العام.

و) تعرض الشخص المطلوب تسليمه أو قد يتعرض في أراضي الطرف الطالب للتعذيب أو معاملة قاسية، غير إنسانية أو مهينه.

ز) صدر حكما غيابيا لدى الطرف الطالب وأن الشخص المدان لم يعلن على نحو كاف بالمحاكمة أو أنه لم يمنح الفرصة لترتيب دفاعه / دفاعها أو ليست لديه الفرصة في إعادة المحاكمة في حضوره / حضورها.

ح) نفذ الشخص المطلوب تسليمه العقوبة المنصوص عليها في قانون أي بلد أو جزء منه أو قد تمت تبرئته أو أعفى بواسطة هيئه عدلية أو سلطة، فيما يتعلق بتلك الجريمة أو جريمة أخرى قائمة على ذات الأفعال أو الامتناعات المشكلة للجريمة المطلوب من أجلها التسليم.

2. لغرض هذه الإتفاقية، لا تعد الجرائم التالية جريمة ذات طبيعة سياسية: ـ

أ) بالنسبة للأمارات العربية المتحدة جريمة الاعتداء ضد رئيس الدولة أو نائبه أو رئيس الحكومة أو أي عضو من عائلتهم، أو أي عضو في المجلس الأعلى للاتحاد أو أي عضو في عائلته.

ب) بالنسبة لجمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية جريمة ضد حياة أو شخص أي مسؤول حكومي، أو عضو في عائلته أو أي شخص.

ج) جريمة يكون لكلا الطرفين التزام وفقا لمعاهدة دولية متعددة الأطراف الغرض منها منع أو مكافحة فئة محددة من الجرائم، إما بتسليم الشخص المطلوب أو إحالة الدعوى دون تأخير غير ضروري إلى سلطاتهما المختصة لغرض المقاضاة.

د) القـــتـــل.

ه) جرائم ضد القوانين المتعلقة بأفعال الارهاب.

و) أي شـروع، تحريض أو تآمر لارتـكـاب أي من الجـرائم المشـار إليها في البنود الفـرعية من (أ) إلى (هـ) من هذه المادة.

3. إذا أثير أي سؤال ما إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها الشخص جريمة ذات طبيعة سياسية، يكون قرار الطرف المطلوب اليه حاسما.

المـــــادة 5
أسباب اختيارية للرفض

يجوز رفض التسليم في أي من الحالات التالية إذا:

أ) قررت السلطات المختصة لدى الطرف المطلوب إليه سواء عدم إقامة الدعوى أو إنهاء الإجراءات ضد الشخص في الجريمة المطلوب من أجلها التسليم.

ب) لم يفصل في المقاضاة ضد الشخص المطلوب تسليمه بشأن الجريمة المطلوب من أجلها التسليم لدى الطرف المطلوب إليه.

ج) اعتبرت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم بموجب قانون الطرف المطلوب إليه قد ارتكبت كليا أو جزئيا ضمن ذلك الطرف.

د) إذا اعتبرت الدولة المطلوب إليها، بعد الأخذ بعين الاعتبار خطورة الجريمة ومصلحة الطرف الطالب، أن من شأن تسليم الشخص المطلوب ما يتعارض مع اعتبارات انسانية بالنظر الى سن ذلك الشخص وحالته الصحية.

المـــــادة 6
تسليم المواطنين

1. لكل طرف الحق في رفض تسليم مواطنيه.
2. إذا لم يمنح التسليم، فعلى الطرف المطلوب إليه، بناء على طلب الطرف الطالب إحالة الدعوى إلى سلطته المختصة بغرض اتخاذ الإجراءات الجنائية وفقا لقانونه الوطني، ولهذا الغرض على الطرف الطالب تقديم المستندات والأدلة المتعلقة بالدعوى إلى الطرف المطلوب إليه. يخطر الطرف الطالب بأي إجراء اتخذ في هذا الشأن –بناء على طلبه–.

المـــــادة 7
السلطة المركزية

1. على كل طرف تعيين سلطه مركزية لغرض تنفيذ هذه الاتفاقية.
2. السلطات المختصة المعنية هي:

أ) بالنسبة للإمارات العربية المتحدة، السلطة المركزية هي وزارة العدل.

ب) بالنسبة لجمهورية اثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية، السلطة المركزية هي مكتب النائب العام الفيدرالي.

3. في حالة تغيير أي طرف لسلطته المركزية، فعليه إخطار الطرف الآخر خطيا بذلك التغيير، عبر القنوات الدبلوماسية.

4. لغرض هذه الاتفاقية، يتواصل الطرفان مع بعضهما البعض عبر القنوات الدبلوماسية أو مباشرة فى الحالات العاجلة ويؤكد ذلك بطلب رسمى فى خلال خمسة وأربعين (45) يوما.

المـــــادة 8
عقوبة الإعدام

إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم معاقب عليها بالاعدام بموجب قوانين الطرف الطالب وليس معاقبا عليها بالاعدام بموجب قوانين الطرف المطلوب إليه، فيجوز للطرف المطلوب إليه رفض التسليم. مالم يقدم الطرف الطالب تعهدا خطيا أن عقوبة الاعدام إذا وقعت فلن تنفذ.

المـــــادة 9
الطلب والمستندات اللازمة

1. يكون طلب التسليم خطيا ويرسل مع المستندات ذات الصلة عبر القنوات الدبلوماسية.
2. يكون طلب التسليم مصحوبا بالآتي:
   أ) وصف دقيق – ما أمكن – للشخص المطلوب، بالإضافة إلى أي معلومات أخرى يجوز أن تساعد في إثبات هوية الشخص، جنسيته ومكانه بما في ذلك صورة فوتوغرافية حديثة أو بصمة أصابعه، سجلات– إن وجدت...
   ب) بيان موجز بوقائع الجريمة، بما في ذلك زمان ومكان ونتائج الجريمة.
   ج) نص الأحكام القانونية المحددة للجريمة والعقوبة التي يجوز أن توقع عليها والأحكام القانونية المتعلقة بالتقادم لاتخاذ الإجراءات أو بشأن تنفيذ أي عقوبة عن تلك الجريمة.
   د) طلب تفتيش، إن كان مطلوبا.
3. يرفق مع طلب تسليم الشخص المطلوب الذي لم يحاكم بعد بالإضافة إلى المستندات المطلوبة بموجب البند 2 من هذه المـــــادة، مصحوبا بالآتي:
   أ) نسخة مصدقة عن أمر القبض أو مستندات أخرى لها ذات الأثر صادرة عن سلطة مختصة لدى الطرف الطالب.
   ب) إفادة الشهود المأخوذة على اليمين المتعلقة بعلمهم بالجريمة.
   ج) نسخة من تهم الادعاء.
4. بالإضافة إلى المستندات المطلوبة بموجب البندين 2 و3 من هذه المادة، يجب أن يرفق بطلب التسليم المتعلق بالشخص المطلوب الذي تمت إدانته أو حكم عليه من قبل الطرف الطالب، نسخة مصدقة من الإدانة أو الحكم،:
   أ) إذا كان الشخص المطلوب قد أدين ولم يحاكم، بيان من المحكمة المختصة: أو

ب) إذا تم الحكم على الشخص المطلوب، بيان من السلطة المختصة يشير إلى أن العقوبة قابلة للتنفيذ والمدى للعقوبة المتبقي قضاها.

5. إذا أدين الشخص المطلوب غيابيا، على الطرف الطالب تقديم المستندات التي تفيد بأن ذلك الشخص قد أعلن حسب الأصول ومنح الفرصة في الحضور وترتيب دفاعه / دفاعها أمام المحكمة لدى الطرف الطالب.

6. يجب أن يُوقع رسميا أو يختم طلب التسليم والمستندات الأخرى ذات الصلة المقدمة من الطرف الطالب وفقا للبنود 2، 3، 4، 5، من سلطة مختصة لدى ذلك الطرف مصحوبة بترجمة إلى لغة الطرف المطلوب إليه أو إلى اللغة الانجليزية.

المادة 10

إجراءات مبسطة للتسليم

1. إذا وافق الشخص المطلوب تسليمه على التسليم يجوز منح التسليم فقط على أساس طلب القبض الاحتياطي دون ضرورة إلى تقديم المستندات المشار إليها في المادة 9 من هذه الاتفاقية. ومع ذلك يجوز للطرف المطلوب إليه طلب أي معلومات إضافية يراها ضرورية لمنح التسليم.

2. يكون الإقرار بالموافقة من الشخص المطلوب تسليمه صحيحا إذا قدم، بمساعدة محامي دفاع، أمام سلطة مختصة لدى الطرف المطلوب إليه والتي عليها الالتزام بإخطار الشخص المطلوب بحقه / حقها الإستفادة من الإجراء الرسمي للتسليم الرسمي في مبدأ تخصيص التسليم وعدم العدول عن ذلك الإقرار.

3. يدون الإقرار في محضر قانوني يثبت فيه صحة الشروط التي قام عليها ذلك الإقرار.

المـــادة 11

التقرير بشأن طلب التسليم

1. يقرر الطرف المطلوب إليه في طلب التسليم وفقا للإجراءات المنصوص عليها في قانونه الوطني، وعليه إخطار الطرف الطالب من غير إبطاء بقراره عبر القنوات الدبلوماسية.

2. إذا رفض الطرف المطلوب إليه طلب التسليم كليا أو جزئيا، فعليه إخطار الطرف الطالب بأسباب ذلك الرفض.

المـــادة 12

معلومات إضافية

إذا أعتبر الطرف المطلوب إليه أن المعلومات المقدمة دعما لطلب التسليم غير كافية، يجوز لذلك الطرف طلب معلومات إضافية تقدم خلال ثلاثون (30) يوما، أو خلال مدة يتفق عليها الطرفان. إذا عجز الطرف الطالب عن تقديم المعلومات الإضافية خلال تلك المدة، يُعد ذلك كتخلي عن

الطلب طواعية، ومع ذلك، لا يمنع الطرف الطالب من تقديم طلب تسليم جديد لنفس الشخص والجريمة.

المـــــادة 13
القبض الاحتياطي

1. يجوز للطرف الطالب في الحالات العاجلة، طلب القبض الاحتياطي على الشخص المطلوب قبل تقديم طلب التسليم. يجوز تقديم ذلك الطلب خطيا عبر القنوات المنصوص عليها في المـــــادة 7 من هذه الاتفاقية، عبر منظمة الشرطة الجنائية الدولية (انتربول)أو قنوات أخرى يتفق عليها الطرفان.
2. يتضمن طلب القبض الاحتياطي المعلومات المشار إليها في البند 2 من المـــــادة 9 من هذه الاتفاقية، وبيان يفيد بوجود المستندات المشار إليها فى البند 3 أو 4 فى المادة 9 من هذه الاتفاقية وبيان بأن طلبا رسميا بتسليم الشخص المطلوب سيتبع.
3. على الطرف المطلوب إليه إخطار الطرف الطالب من غير إبطاء بقراره في الطلب.
4. ينهى القبض الاحتياطي إذا لم تتسلم السلطة المختصة لدى الطرف المطلوب إليه خلال خمسة وأربعون (45) يوما طلبا رسميا بالتسليم من القبض على الشخص المطلوب.
5. لا يخل إنهاء أمر القبض الاحتياطي وفقا للبند 4 من هذه المـــــادة بإعادة القبض لاحقا واتخاذ إجراءات تسليم الشخص المطلوب إذا استلم الطرف المطلوب إليه لاحقا طلبا رسميا بالتسليم.

المـــــادة 14
تداخل الطلبات

إذا استلمت طلبات من دولتين أو أكثر لتسليم نفس الشخص سواء عن ذات الجريمة أو جرائم مختلفة، لتحديد إلى أي من تلك الدول يُسلم الشخص المطلوب، فعلى الطرف المطلوب إليه اعتبار جميع العوامل ذات الصلة بما في ذلك وليس حصرا على:

أ) ما إذا كان الطلب قد قدم بناء على اتفاقية.

ب) جسامة الجرائم،

ج) زمان ومكان ارتكاب الجريمة،

د) جنسية ومكان السكن المعتاد للشخص المطلوب،

ه) التواريخ المعنية بالطلبات،

و) إمكانية التسليم اللاحق لدولة أخرى.

المـــــادة 15

مبدأ التخصيص

1. لا تتخذ إجراءات جنائية ضد الشخص المسلم، يعاقب، يوقف، يُعاد تسليمه إلى دولة ثالثة، أو يخضع لأي قيد على حريته الشخصية في أراضي الطرف الطالب عن أي جريمة ارتكبت قبل تسليمه غير:

أ) جريمة منح من أجلها التسليم.

ب) أي جريمة أخرى وافق عليها الطرف المطلوب إليه. يجوز منح الموافقة إذا كانت الجريمة الموافق عليها قابلة للتسليم في حد ذاتها وفقا لهذه الاتفاقية.

2. يُرفق مع طلب التسليم موافقة الطرف المطلوب إليه بموجب هذه المـــــادة المستندات المذكورة في البنود 2، 3، 4، 5 من المـــــادة 9 من هذه الاتفاقية ومحضر قانوني بأي بيان يقدمه الشخص المطلوب تسليمه فيما يتعلق بالجريمة.

3. لا يطبق البند 1 من هذه المـــــادة إذا أتيحت للشخص الفرصة في مغادرة أراضي الطرف الطالب ولم يفعل ذلك خلال ثلاثون (30) يوما من الإفراج عنه نهائيا فيما يتعلق بالجريمة التي من أجلها سُلم أو إذا عاد الشخص طواعية إلى أراضي الطرف الطالب بعد مغادرته.

المـــــادة 16

تسليم الشخص المطلوب

1. إذا وافق الطرف المطلوب إليه على التسليم، يكون على الطرفين الاتفاق بشأن زمان ومكان التسليم والمسائل الأخرى ذات الصلة المتعلقة بتنفيذ التسليم. على الطرف المطلوب إليه إخطار الطرف الطالب بالمدة التي ظل فيها الشخص المطلوب موقوفا قبل تسليمه.

2. إذا لم يستلم الطرف الطالب الشخص المطلوب خلال ثلاثون (30) يوما بعد التاريخ المتفق عليه لتنفيذ التسليم، فعلى الطرف المطلوب إليه الافراج عن ذلك الشخص من غير إبطاء ويجوز رفض طلب جديد من الطرف الطالب بتسليم ذلك الشخص عن ذات الجريمة، ما لم ينص على غير ذلك في البند 3 من هذه المادة.

3. إذا عجز طرف عن تسليم أو استلام الشخص المطلوب خلال المدة المتفق عليها لأسباب خارجة عن إرادته، يُخطر الطرف الآخر من غير إبطاء، يتفق الطرفان على زمان ومكان جديدين والمسائل ذات الصلة لتنفيذ التسليم وفي هذه الحالة، تطبق أحكام البند 2 من هذه المادة.

المادة 17

التسليم المؤجل والمؤقت

1. إذا كان الشخص قيد المقاضاة أو يقضى عقوبة لدى الطرف المطلوب إليه عن جريمة غير تلك المطلوب من أجلها التسليم، يجوز للطرف المطلوب إليه بعد أن قرر منح التسليم، تأجيل التسليم إلى حين الانتهاء من الإجراءات الجنائية أو إكمال تنفيذ العقوبة، على الطرف المطلوب إليه إخطار الطرف الطالب بذلك التأجيل.

2. ومع ذلك، بناء على طلب من الطرف الطالب، يجوز للطرف المطلوب إليه وفقا لقانونه الوطني، التسليم المؤقت للشخص المطلوب إلى الطرف الطالب لأجل تمكينه من تنفيذ الإجراءات الجنائية الجارية، الاتفاق معا على زمان وطريقة التسليم المؤقت، يوقف الشخص المسلم أثناء وجوده في أراضي الطرف الطالب ويعاد إلى الطرف المطلوب إليه وفقا للتاريخ المتفق عليه وتحسب مدة التوقيف لأغراض قضاء العقوبة لدى الطرف المطلوب إليه.
3. بالإضافة إلى الحالة المنصوص عيها في البند 1 من هذه المادة، يجوز تأجيل التسليم إذا كان من شأن النقل، أن يسبب خطرا على الشخص المطلوب بسبب حالته / حالتها الصحية، لهذه الغاية يكون من الضروري أن يقدم الطرف المطلوب إليه إلى الطرف الطالب تقريرا طبيا مفصلا من إحدى مؤسساته الصحية العامة.

المـــــادة 18

تسليم الممتلكات

1. إذا طلب الطرف الطالب، على الطرف المطلوب إليه، إلى المدى المسموح به في قانونه الوطني، ضبط عائدات وأدوات الجريمة والممتلكات الأخرى التي يجوز أن تفيد كأدلة وجدت في أراضيه، وعند منح التسليم تسلم هذه الممتلكات إلى الطرف الطالب.
2. عند منح التسليم، يجوز أن تسلم الممتلكات المذكورة في البند 1 من هذه المادة حتى وإن لم يمكن تنفيذ التسليم بسبب موت، اختفاء أو فرار الشخص المطلوب أو لأي أسباب أخرى.
3. يجوز للطرف المطلوب إليه، لاتخاذ أي إجراءات جنائية قيد النظر، تأجيل تسليم الممتلكات المذكورة حتى إنهاء تلك الإجراءات، أو تسليمها مؤقتا شريطة أن يلتزم الطرف الطالب بإعادتها.
4. لا يخل تسليم تلك الممتلكات بأي حق قانوني للطرف المطلوب إليه أو الغير في تلك الممتلكات. إذا وجدت تلك الحقوق فعلى الطرف الطالب بناء على طلب الطرف المطلوب إليه، إعادة الممتلكات المسلمة من غير إبطاء ودون مقابل بأسرع ما يمكن بعد انتهاء الاجراءات.

المـــــادة 19

اللغة

تكون جميع الطلبات والمستندات الداعمة مصحوبة بترجمة الى اللغة الرسمية للطرف المطلوب اليه أو باللغة الانجليزية.

المـــــادة 20

النقل بالعبور

1. إذا أراد طرف تسليم شخص من دولة ثالثة عبر أراضي الطرف الأخر فعليه الطلب من الطرف الآخر، السماح بالنقل بالعبور، ولا يكون ذلك الطلب لازما إذا أستخدم النقل الجوي دون هبوط مجدول في أراضي الطرف الآخر.
2. على الطرف المطلوب إليه، بقدر ما لا يتعارض مع قانونه الوطني الموافقة على الطلب بالعبور المقدم من الطرف الطالب.
3. إذا حدث هبوط غير مجدول في أراضي الطرف الآخر، يخضع النقل بالعبور إلى حكم البند 1 يجوز لذلك الطرف، بقدر ما لا يتعارض مع قانونه الوطني، توقيف الشخص لمدة ثماني وأربعين (48) ساعة انتظارا لطلب النقل بالعبور.

المـــــادة 21

النفقات

1. جميع النفقات المتعلقة بالتسليم يتحملها الطرف الذي تكبدت في أراضيه.
2. يتحمل الطرف الطالب نفقات المواصلات والنقل بالعبور المتعلقة بالتسليم أو تسلم الشخص المطلوب تسليمه.
3. في حالة إذا ما كانت النفقات المذكورة ذات طبيعة استثنائية، يتشاور الطرفان مع بعضهما البعض لتسوية ذلك.

المـــــادة 22

تسوية المنازعات

تحل أي منازعة تنشأ عن تفسير، تطبيق أو تنفيذ هذه الاتفاقية عبر القنوات الدبلوماسية إذا لم تتمكن السلطات المركزية من الوصول إلى اتفاق بشأنها.

المـــــادة 23

التوافق مع اتفاقيات أخرى

لا تعفي المساعدة والإجراءات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية أي من الطرفين من التزاماته الناشئة عن الاتفاقيات الدولية الأخرى أو قوانينه الوطنية.

المـــــادة 24

التصديق، النفاذ، التعديل والانهاء

1. تخضع هذه الاتفاقية للتصديق.
2. تسري هذه الاتفاقية في اليوم الثلاثين (30) من تاريخ استلام آخر مذكرة دبلوماسية يخطر بها الطرفان بعضهما البعض بالتصديق على الاتفاقية.
3. يجوز تعديل هذه الاتفاقية بموافقة الطرفين، وتطبق أحكام هذه المادة على ذلك.
4. يجوز تقديم طلبات وفقا لهذه الاتفاقية على جرائم ارتكبت سابق لنفاذها.
5. يجوز لأي من الطرفين إنهاء هذه الاتفاقية عن طريق إخطار خطي عبر القنوات الدبلوماسية في أي وقت. يسري الإنهاء بعد ستة (6) أشهر من تاريخ تقديم الإخطار. ومع ذلك، تظل الإجراءات التي بدأت قبل الإخطار خاضعة لهذه الاتفاقية حتى الانتهاء منها.

إشهادا بذلك، فإن الموقعين أدناه المفوضين حسب الأصول من حكومتيهما المعنيتين، وقعا هذه الاتفاقية.

حررت في أبوظبي هذا اليوم 21 من شهر سبتمبر سنة 2022 من نسختين متطابقتين باللغات العربية والإنجليزية، ولكل النصوص حجية متساوية.

عن/	عن/
الإمارات العربية المتحدة	**جمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية**
عبدالله سلطان النعيمي	**معالي السيد ألمنتي اغدو ونديمو**
وزير العدل	**وزير الدولة للعدل**

Agreement
on
Extradition
between
The United Arab Emirates
and
The Federal Democratic Republic of Ethiopia

The United Arab Emirates and The Federal Democratic Republic of Ethiopia, hereinafter referred to as the "Parties".

Desiring to promote effective cooperation between the two countries in the suppression of crimes on the basis of mutual respect for sovereignty and mutual benefit,

Pursuant to the prevailing laws of the respective Parties,

HAVE AGREED **as follows**:

Article 1

Objective

The objective of this Agreement is to promote cooperation in the fields of extradition between the Parties in accordance with the provisions of this Agreement.

Article 2

Obligation to extradite

Each Party agrees to extradite to the other, upon request and subject to the provisions of this Agreement, any person who is found in the territory of the Requested Party and is wanted in the Requesting Party for any prosecution or trial or execution of a sentence in respect of an extraditable offence committed within the jurisdiction of the Requesting Party.

Article 3

Extraditable offences

1. For the purpose of this Agreement, extraditable offences are offences that are punishable under the laws of both Parties by a term of imprisonment of not less than one year or by a more severe penalty.
2. Where the request for extradition relates to a person who is wanted for the enforcement of a sentence of imprisonment or other deprivation of liberty imposed for an extraditable offence, extradition shall be granted only if a period of at least 6 (six) months of such sentence remains to be served.
3. In determining whether an offence is an offence punishable under the laws of both Parties, it shall not matter whether:
    a) the laws of the Parties place the acts or omissions constituting the offence within the same category of offence or denominate the offence by the same terminology.
    b) under the laws of both Parties the constituent elements of the offence differ, it being understood that the totality of the acts or omissions as presented by the Requesting Party constitute an extraditable offence under the laws of the Requested Party.
4. If the request for extradition includes several separate offences each of which is punishable under the laws of both Parties, but some of which do not fulfill the other conditions set out in paragraph 1 of the present Article, the Requested Party may grant extradition for the latter offences provided that the person is to be extradited for at least one extraditable offence.
5. For the purpose of paragraph 1 of this Article, an extraditable offence shall be an offence punishable according to the laws of both Parties if the act or omission constituting the offence was an offence for which extradition could be granted under the laws of both Parties at the time it was committed and also the time the request for extradition is received.
6. An offence shall also be an extraditable offence if it consists of an attempt or a conspiracy to commit, participation in the commission of aiding or abetting, counseling or procuring the commission of, or being an accessory before or after the fact to any offence described in paragraph 1 of this Article.
7. Where extradition of a person is sought for an offence against a law relating to taxation, customs duties, exchange control or other revenue

matters, extradition may not be refused on the ground that the law of the Requested Party does not impose the same kind of tax or duty or does not contain a tax, customs duty or exchange regulation of the same kind as the law of the Requesting Party.

Article 4

Mandatory grounds for refusal

1. Extradition shall not be granted under this Agreement in any of the following circumstances:
   a) if the offence for which extradition is requested by the Requesting Party as an offence of a political nature;
   b) if the Requested Party has substantial grounds for believing that the request for extradition has been made for the purpose of prosecuting or punishing a person on account of that person's race, religion, nationality, ethnic origin, political opinions, sex, status or that person's position may be prejudiced for any of those reasons;
   c) if the offence for which extradition is requested is an offence under the military law, which is not also an offence under ordinary criminal law;
   d) if there has been a final judgment rendered against the person in the Requested Party in respect of the offence for which the person's extradition is requested;
   e) if the person whose extradition is requested has, under the law of either Party, become immune from prosecution or punishment for any reason, including lapse of time or amnesty;
   f) if the person whose extradition is requested has been or would be subjected in the Requesting Party to torture or cruel, inhuman or degrading treatment;
   g) if the judgment of the Requesting Party has been rendered *in absentia* the convicted person has not had sufficient notice of the trial or the opportunity to arrange for his or her defense and has not had or will not have the opportunity to have the case retried in his or her presence;
   h) if the person whose extradition is requested has undergone the punishment provided by the law of, or a part of, any country or has been acquitted or pardoned by a competent tribunal or authority, in

respect of that offence or another offence constituted by the same acts or omissions constituting the offence for which his extradition is requested.

2. For the purpose of this Agreement, the following shall be deemed not to be an offence of a political nature:
   a) for the United Arab Emirates: assault against the President of the State or his Deputy or Head of the Government or any Member of their families, or any Member of the Supreme Council or any member of his family;
   b) for the Federal Democratic Republic of Ethiopia: an offence against the life or person of any government official, or member of their family or any person.
   c) an offence for which both Parties have the obligation pursuant to a multilateral international convention, the purpose of which is to prevent or repress a specific category of offences, to either extradite the person sought or submit the case without undue delay to their competent authorities for the purpose of prosecution;
   d) murder;
   e) offences against laws relating to terrorist acts; and
   f) any attempt, abetment or conspiracy to commit any of the offences referred to in sub-paragraphs (a) to (e) of this Article.
3. If any question arises as to whether the offence for which the person is sought is an offence of a political nature, the decision of the Requested Party shall be determinative.

Article 5

Optional grounds for refusal

Extradition may be refused in any of the following circumstances:

a) if the competent authorities of the Requested Party have decided either not to institute or to terminate proceedings against the person for the offence in respect of which extradition is requested.
b) if a prosecution in respect of the offence for which extradition is requested is pending in the Requested Party against the person whose extradition is requested.

c) if the offence for which extradition is requested is regarded under the law of the Requested Party as having been committed in whole or in part within that Party.

d) If the Requested State, while taking into account the seriousness of the offence and the interest of the Requesting Party, considers that the extradition of the person sought would be incompatible with humanitarian considerations in view of that persons age or health .

Article 6

Extradition of nationals

1. Each Party shall have the right to refuse extradition of its nationals.

2. If extradition is not granted, the Requested Party shall, at the request of the Requesting Party, submit the case to its competent authority for the purpose of institution of criminal proceedings in accordance with its national law. For this purpose, the Requesting Party shall provide the Requested Party with documents and evidence relating to the case. The Requesting Party shall be notified of any action taken in this respect, upon its request.

Article 7

Central Authority

1. Each Party shall designate a Central Authority for the purpose of the implementation of this Agreement.
2. The respective Central Authorities are:

   a) For the United Arab Emirates, the Central Authority is the Ministry of Justice.

   b) For the Federal Democratic Republic of Ethiopia the Central Authority is the Office of the Federal Attorney General.
3. In case any Party changes its Central Authority, it shall notify in writing the other Party of such change, through diplomatic channels.
4. For the purpose of this Agreement, the Parties shall communicate with each other through diplomatic channels or directly in urgent

circumstances and shall be confirmed by a formal request within forty five (45) days.

Article 8

Capital punishment

When the offence for which extradition is sought is punishable by death under the laws of the Requesting Party and is not punishable by death under the laws of the Requested Party, the Requested Party may refuse extradition unless the Requesting Party provides an assurance in writing that the death penalty if imposed will not be carried out.

Article 9

The request and the required documents

1. A request for extradition shall be made in writing and conveyed with the related documents through diplomatic channels.
2. A request for extradition shall be accompanied by:
   a) as accurate a description as possible of the person sought, together with any other information that may help to establish that person's identity, nationality and location, including a recent photograph or fingerprint records, where available;
   b) a brief statement of the facts of the offence, including the time, place, and consequences of the offence;
   c) the text of the legal provisions determining the offence and the punishment that can be imposed for the offence, and the legal provisions relating to the lapse of time on the institution of proceedings or on the execution of any punishment for that offence;
   d) request for seizure, if it is required.
3. A request for extradition which relates to a person sought who has not yet been tried shall, in addition to the documents required under paragraph 2 of this Article, be accompanied by:
   a) a certified copy of an arrest warrant or other documents having the same effect issued by the competent authority of the Requesting Party;
   b) sworn statements of witnesses concerning their knowledge of the offence.

c) a copy of prosecution charge.

4. A request for extradition which relates to a person sought who has been convicted or sentenced by the Requesting Party shall, in addition to the documents required under paragraph 2 and 3 of this Article, be accompanied by a certified copy of the conviction or sentence, and:
   a) if the person sought has been convicted but not sentenced, a statement to that effect by the appropriate court: or
   b) if the person sought has been sentenced, a statement by the competent authority indicating that the sentence is enforceable and the extent to which the sentence remains to be served.
5. If the person sought has been convicted *in absentia*, the Requesting Party shall submit such documents describing that person has been duly notified and given the opportunity to appear and arrange for his or her defense before the court of the Requesting Party.
6. The letter of formal request for extradition and other relevant documents submitted by the Requesting Party in accordance with paragraph 2, 3, 4 and 5 shall be officially signed or sealed by the competent authority of the Requesting Party and be accompanied by translation in the language of the Requested Party or in English language.

Article 10

Simplified extradition procedure

1. When the person whose extradition is requested declares to agree to it, extradition may be granted on the sole basis of the request for provisional arrest without it being necessary to submit the documents indicated in Article 9 of this Agreement. However, the Requested Party may request any further information it deems necessary to grant the extradition.
2. The declaration of consent by the person sought shall be valid if made, with the assistance of a defence counsel, before a competent Authority of the Requested Party, who has the obligation to inform the person sought of the right to avail itself of a formal extradition procedure, of the right to avail itself of the protection conferred by the principle of speciality and of the irrevocability of such declaration.

3. The declaration shall be reported in a legal record in which it is acknowledged that the conditions for its being valid have been complied with.

Article 11

Decision on the request for extradition

1. The Requested Party shall deal with the request for extradition in accordance with the procedures provided for by its national law, and shall promptly inform the Requesting Party of its decision through diplomatic channels.
2. If the Requested Party refuses the whole or any part of the request for extradition, the reasons for refusal shall be notified to the Requesting Party.

Article 12

Additional information

If the Requested Party considers that the information furnished in support of a request for extradition is not sufficient, that Party may request that additional information be furnished within thirty (30) days or within a period as agreed between the Parties. If the Requesting Party fails to submit additional information within that period, it shall be considered as having renounced its request voluntarily. However, the Requesting Party shall not be precluded from making a fresh request for extradition for the same person and offence.

Article 13

Provisional arrest

1. In urgent cases, the Requesting Party may request for the provisional arrest of the person sought before making a request for extradition. Such request may be submitted in writing through the channels provided for in Article 7 of this Agreement, International Criminal Police Organization (Interpol) or other channels agreed to by both Parties.

2. The request for provisional arrest shall contain the information indicated in paragraph 2 Article 9 of this Agreement, a statement of the existence of documents indicated in paragraph 3 or 4 of Article 9 of this Agreement and a statement that a formal request for extradition of the person sought will follow.
3. The Requested Party shall promptly inform the Requesting Party of the result of its handling of the request.
4. Provisional arrest shall be terminated if within a period of forty five (45) days after the arrest of the person sought, the competent authority of the Requested Party has not received the formal request for extradition.
5. The termination of provisional arrest pursuant to paragraph 4 of this Article shall not prejudice the subsequent re-arrest and institution of extradition proceedings of the person sought if the Requested Party has subsequently received the formal request for extradition.

Article 14
Concurrent requests

Where requests are received from two or more states for the extradition of the same person either for the same offence or for different offences, for the purpose of determining to which of those states the person is to be extradited, the Requested Party shall consider all relevant factors, including but not limited to:

a) whether the request was made pursuant to a agreement;
b) the gravity of the offences;
c) the time and place of the commission of the offence;
d) the nationality and habitual residence of the person sought;
e) respective dates of the Requests; and
f) the possibility of subsequent extradition to another state.

Article 15
Rule of speciality

1. A person extradited under the present Agreement shall not be proceeded against, sentenced, detained, re-extradited to a third State, or subjected to any other restriction of personal liberty in the territory of

the Requesting Party for any offence committed prior to surrender other than:

a) an offence for which extradition was granted;
b) any other offence in respect or which the Requested Party consents. Consent shall be given if the offence for which it is requested is itself subject to extradition in accordance with the present Agreement.

2. A Request for the consent of the Requested Party under the present article shall be accompanied by the documents mentioned in paragraph 2, 3, 4 and 5 of Article 9 of the this Agreement and a legal record of any statement made by the extradited person with respect to the offence.
3. Paragraph 1 of this Article shall not apply if the person has had an opportunity to leave the Requesting Party and has not done so within thirty (30) days of final discharge in respect of the offence for which that person was extradited or if the person has voluntarily returned to the territory of the Requesting Party after leaving it.

Article 16
Surrender of the extradited person

1. If the extradition has been granted by the Requested Party, the Parties shall agree on time, place and other relevant matters relating to the execution of the extradition. The Requested Party shall inform the Requesting Party of the period of time for which the person to be extradited has been detained prior to the surrender.
2. If the Requesting Party has not taken over the person to be extradited within thirty (30) days after the date agreed for the execution of the extradition, the Requested Party shall release that person immediately and may refuse a fresh request by the Requesting Party for extradition of that person for the same offence, unless otherwise provided for in Paragraph 3 of this Article.
3. If a Party fails to surrender or take over the person to be extradited within the agreed period for reasons beyond its control, the other Party shall be notified promptly. The Parties shall agree on a new time and

place and relevant matters for the execution of the extradition. In this case, the provisions of Paragraph 2 of this Article shall apply.

Article 17
Postponement or temporary extradition

1. If the person sought is being prosecuted or is serving a sentence in the Requested Party for an offence other than that for which extradition is requested, the Requested Party may, after having decided to grant extradition, postpone the surrender until the conclusion of the criminal proceedings or the completion of the execution of the sentence. The Requested Party shall inform the Requesting Party of such postponement.
2. However, upon request of the Requesting Party, the Requested Party may, in compliance with its domestic law, temporarily surrender the person sought to the Requesting Party in order to enable it to carry out of the ongoing criminal proceedings, agreeing together upon the time and modalities of such temporary surrender. The person so surrendered shall be kept in detention while staying in the territory of the Requesting Party and shall be returned to the Requested Party within the agreed time. The time spent in detention shall be calculated for the purposes of the sentence to be served in the Requested Party.
3. In addition to the case provided for in paragraph 1 of this Article, surrender may be postponed when the transfer, due to the health condition of the person sought, may endanger his/her life. To this end it is necessary that the Requested Party submit to the Requesting Party a detailed medical report made by one of its competent public health institutions.

Article 18
Surrender of property

1. If the requesting Party so requests, the Requested Party shall, to the extent permitted by its national law, seize the proceeds and instrumentality of the offence and other property which may serve as evidence found in its territory, and when extradition is granted, shall surrender these property to the Requesting Party.

2. When the extradition is granted, the property mentioned in paragraph 1 of this Article may nevertheless be surrendered even if the extradition may not be carried out owing to the death, disappearance or escape of the person sought, or any other reasons.
3. The Requested Party may, for conducting any other pending criminal proceedings, postpone the surrender of above-mentioned property until the conclusion of such proceedings, or temporarily surrender that property on condition that the Requesting Party undertakes to return it.
4. The surrender of such property shall not prejudice any legitimate right of the Requested Party or any third party to that property. Where these rights exist, the Requesting Party shall, at the request of the Requested Party, promptly return the surrendered property without charge to the Requested Party as soon as possible after the conclusion of the proceedings.

Article 19

Language

All requests and supporting documents shall be accompanied by a translation into the official language of the Requested Party or English language.

Article 20

Transit

1. When a Party is to extradite a person from a third state through the territory of the other Party, it shall request the other Party for the permission of such transit. No such request is required where air transportation is used and no landing in the territory of the other Party is scheduled.
2. The Requested Party shall, in so far as not contrary to its national law, grant the request for transit made by the Requesting Party.
3. If an unscheduled landing in the territory of the other Party occurred, transit shall be subjected to the provision of Paragraph 1. That Party may, insofar as not contrary to its national law, hold the person in custody for a period of forty eight (48) hours while waiting for the request of transit.

Article 21
Expenses

1. All expenses related to the extradition shall be borne by the Party in which territory they were incurred.
2. The expenses of transportation and the transit expenses in connection with the surrender or taking of the extradited person shall be borne by the Requesting Party.
3. In case the said expenses are of an extraordinary nature, the Parties shall consult with each other to settle the same.

Article 22
Settlement of disputes

Any dispute arising out of the interpretation, application or implementation of this Agreement shall be resolved through diplomatic channels if the Central Authorities are unable to reach agreement.

Article 23
Compatibility with other treaties

Assistance and procedures set forth in this Agreement shall not exempt either Party from its obligations arising from other international agreements or its national laws.

Article 24

Ratification, entry into force, amendment and termination

1. This Agreement is subject to ratification.
2. This Agreement shall enter into force on the 30th day after the date of receipt of the last diplomatic note by which the Parties inform each other of the ratification of the Agreement.
3. This Agreement may be amended by mutual consent of the Parties and the provisions of this Article shall be applied thereof.
4. Requests made under this Agreement can apply to offences committed prior to its entry into force.
5. Either Party may terminate this Agreement by notice in writing through diplomatic channels at any time. Termination shall take effect six (6) months after the date on which the notice is given. However, proceedings already commenced before notification shall continue to be governed by this Agreement until conclusion therein.

IN WITNESS WHEREOF, the undersigned, being duly authorized thereto by their respective Governments, have signed this Agreement.

Done at Abu Dhabi this day 21st month of September, 2022, in duplicate, each in the Arabic and English languages, all texts being equally authentic

For

The United Arab Emirates

Abdulla Sultan Al-Nuaimi

Minister of Justice

For

The Federal Democratic Republic of Ethiopia

H.E Mr. Alemante Agidew Wondimeneh

State Minister of Justice